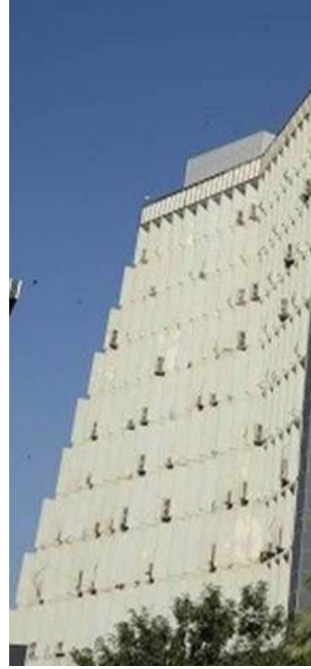


وزارة المالية تعلن طرح إصدار جديد من سندات إنجاز الحكومية



أعلنت وزارة المالية، اليوم الخميس، وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي، عن طرح إصدار جديد من سندات إنجاز الحكومية (الإصدارية الثانية) للاكتتاب العام.

وذكر بيان للوزارة، تلحقه وكالة المطلاع، أن "دائرة الدين العام في الوزارة وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي، طرحنا إصدارا جديدا من سندات إنجاز الحكومية (الإصدارية الثانية) للاكتتاب العام، بقيمة (1.5) واحد ترليون وخمسمائة مليار دينار عراقي". تتعاون مع البنك المركزي العراقي، طرحنا إصدار جديد من سندات إنجاز الحكومية (الإصدارية الثانية) للاكتتاب العام، بقيمة (1.5) واحد ترليون وخمسمائة مليار دينار عراقي".

ودعا "جميع المواطنين والمستثمرين والشركات للمشاركة بالاكتتاب في هذا الإصدار من السندات الحكومية".

وأشار إلى، أن "السندات المطروحة قابلة للتداول في سوق العراق للأوراق المالية".

وأضاف البيان، أن: "الاصدارية الجديدة من السندات جاءت استنادا إلى قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم 13 للسنوات المالية 2023 و2024 و2025".

مميزات الاكتتاب في السندات الحكومية:

عائد مضمون: تلتزم الحكومة بدفع الفائدة السنوية وقيمة السند عند استحقاقه.
استثمار آمن: تعتبر السندات الحكومية من أكثر الاستثمارات أمانا، حيث يتمتع المستثمرون بضمانة الحكومة.

مساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني: تسهم أموال الاكتتاب في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي في البلاد

تفاصيل الإصدار:

نوع السندات: سندات حكومية مقومة بالدينار العراقي.

الفئات المطروحة:

- سند فئة (500,000) خمسمائة ألف دينار، بفائدة سنوية 6.5 % تدفع كل ست شهرا لمدة سنتين.
- سند فئة (1,000,000) مليون دينار، بفائدة سنوية 8.5 % تدفع كل ست شهرا لمدة أربع سنوات.

تاريخ الاكتتاب: يبدأ بيع السندات بالقيمة الاسمية للمدة من 22 تموز إلى 21 آب 2024.

طريقة الاكتتاب: تقدم طلبات الشراء إلى أحد فروع المصارف المجازة من قبل البنك المركزي العراقي، مرفقة بالمستندات التعريفية الأصلية، وبعد ذلك يقوم المصرف بإرسال الطلب مع مبلغ الشراء إلى البنك المركزي عبر نظام المدفوعات الإلكتروني RTGS في نفس يوم الشراء. وبالمقابل، سيحصل المشتري على مقابل ما دفعه من مبلغ الشراء لحين إعداد السند، وبعد الانتهاء من الطباعة يجلب المشتري الإيصال إلى المصرف ذاته لاستلام السند.

يتم ختم السندات وتوقيعها من قبل وزارة المالية.